ويقول الجوهري، "قبل أيام قليلة، نفدت مواد فحص الإيدز والكبد الوبائي، التي لا يمكن من دونها إعطاء دم للمرضى من دون فحص، واتصلنا بوزارة الصحة، التي أقنعت الشركة المورِدة لهذه المواد بتوريد جزء من احتياجاتنا. ومنذ شهر ونصف نفدت، أيضاً، أفلام التصوير الطبقي المحوري، في حين نحتاج إلى كثير من قطع الصيانة الضرورية".

ويضيف "بعد فترة وجيزة، إذا لم تورد لنا هذه المواد والمستلزمات الطبية، سنواجه مأزقاً حقيقياً".

وفي المقابل، يبدي الجوهري أسفه للوضع الاقتصادي المتردي الذي يعاني منه موظفو المستشفى البالغ عددهم ٤٠٠ موظف، ما بين طبيب وممرض وإداري وفني مختبرات، "لأنهم على النقيض من موظفي الحكومة، لا يستطيعون التغيب عن عملهم حتى ليوم واحد، في محاولة لتوفير أجرة المواصلات".

ويقول مدير المستشفى، "نصف الموظفين يسكنون خارج مدينة نابلس، وأصبحت أجرة المواصلات تشكل عبئاً حقيقياً عليهم، وتأتي على حساب أولويات أخرى، مثل الطعام والاحتياجات الأساسية لبيوتهم". ومنذ نحو شهرين، ينام العديد من الموظفين في المستشفى لتوفير أجرة المواصلات، بينما عمد قسم آخر إلى الجمع بين كل من الدوام الصباحي والمسائي في يوم واحد لتوفير أجرة المواصلات، التي تدفع في هذه الحالة مرة واحدة بدل مرتين!

موازنات شحيحة منذ قيام السلطة

يجمع أكثر من مسؤول في وزارة الصحة على أنها اعتادت "تدبر أمرها" طيلة السنوات الماضية بموازنات شحيحة، لم تمنح لها بالكامل حتى بعد المصادقة عليها من وزيري الصحة والمالية والمجلس التشريعي، فلم يحدث أبداً أن جرى صرف قيمة الموازنة التي طلبها وزير الصحة، ما يعني أن هناك تراكماً لأزمات سابقة كشفت عنها الأزمة المالية الحالية بشكل صارخ وسريع.

وبلغت قيمة الموازنة المفترضة للعام الجاري، التي قدمتها وزارة الصحة، مليار و٦٢ مليون شيكل، بزيادة ملحوظة عن ميزانية كل من العامين الماضيين. وتعزو الوزارة هذه الزيادة إلى تطبيق قانون الخدمة المدنية من جهة، ووجود زيادة طبيعية في النفقات بلغت ١٠٪ من جهة أخرى. وقد بلغت ميزانية العام ٢٠٠٤ ما قيمته ٥٩٠ مليون شيكل، فيما وصلت ميزانية العام ٢٠٠٥ إلى ٦٤٠ مليون شيكل.

غير أن عدداً من الأطباء العاملين في المستشفيات، يعتقدون أن الأمر لا يتعلق فقط بالموازنات الشحيحة، بل وكذلك بسوء السياسات والاستراتيجيات المنفذة من قبل الوزارة، وهو أمر يعكسه الواقع الحالي، حيث واجهت المستشفيات كارثة حقيقية بمخازن فارغة من الأدوية والمستلزمات الطبية، بعد أقل من شهرين على بدء الأزمة، في حين حالت المساعدات الطبية المقدمة من المؤسسات الأهلية الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية دون تدهور الأمر إلى ما لا تحمد عقباه.

لكن هذا "الاتهام" ينفيه وكيل الوزارة، قائلاً "صحيح أن المرافق الصحية تأثرت لكنها لم تنهر، وهذا دليل على كفاءة إستراتيجية وزارة الصحة"، مؤكدا أن لدى الوزارة مخزوناً استراتيجياً من الأدوية يكفي لفترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر.

تجاوز الوزارة في تقديم الدعم

ويثير الدعم التي تقدمه المؤسسات والمنظمات الطبية الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية قدراً من "الحساسية" لدى وزارة الصحة، التي تشعر أنها "على الهامش"، ويتم تجاوزها من قبل مقدمي الدعم للقطاع الصحي.

وطالب المصري، منذ بداية الأزمة، المؤسسات الداعمة بعدم تجاوز وزارة الصحة، وعدم شملها بالحسابات السياسية والحصار الاقتصادي المفروض على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها.

ويقول المصري، "المنظمات الطبية تجاوبت مع نداءات الاستغاثة لوزارة الصحة، وقدمت الدعم، لكن بطريقة غير رسمية، وهم بذلك التفوا على أنفسهم، في الوقت الذي يجب فيه تقديم الدعم بطريقة مباشرة، وحسب الأصول".

وهو يخشى "أن يتسبب الدعم الطبي غير المباشر في منح مواد ومستلزمات طبية لا تحتاجها المستشفيات، أو أن يكون تاريخ انتهاء صلاحيتها بات وشيكاً، ما يؤدي إلى إضافة عبء في تخزينها وتصريفها، وهذه الأمور جربتها الوزارة في أزمات سابقة"، حسب المصري.

وكانت وزارة الصحة أبلغت المانحين أن الدعم الطبي المقدم يجب أن يلبي احتياجات القطاع الصحي الحقيقية، "وليس بناء على رغبتهم".

وإذا كان المانحون –حسب ما قال وكيل وزارة الصحة– قد "التفوا" على الوزارة في تقديم الدعم، فقد وجدت الوزارة طريقة "للالتفاف" على الدعم المقدم بشكل يضمن "عدم تجاهلها"، ولذلك "أوعزت إلى المستشفيات بتسجيل ما جرى تقديمه لها من إمدادات صحية حفاظاً على الشفافية والالتزام بالمستهلكات حسب الأصول".

مستشفى عالية الحكومي .. مستودعات فارغة

يرى الدكتور سعيد السراحين، مدير مستشفى عالية الحكومي، أن استمرار الوضع كما هو عليه الآن "يعني كارثة".

ويقول السراحين، "الوضع الصحي سيئ للغاية، ولدينا نقص في العديد من الأدوية والاحتياجات الملحة للمستشفى، وتبرع بعض المؤسسات العاملة في البلد هو الذي يضمن استمرار استقبال المستشفى للمرضى وتلقي العلاج والخدمات الطبية".

ويعتبر مستشفى عالية الحكومي جراحياً وعلاجياً في الوقت ذاته، وهو أكبر مستشفيات الضفة، وتجرى فيه أكثر من ٢٠ عملية جراحية يومياً، بينما يرقد فيه نحو ٢٠٠ مريض، ويتردد عليه، يومياً، نحو ٥٠٠ مريض للاستفادة من خدمات الطوارئ والعيادات التخصصية.

ويشكو السراحين "من مأزق كبير كان يواجهه المستشفى من جراء فقدان مواد غسل الكلى، قبل أن تتبرع مؤسسة "كير الطبية" بهذه المواد في آخر لحظة".

ويعلق قائلاً "هناك نقص شبه يومي في احتياجات كثيرة من الأدوية والمستلزمات .. وعلى سبيل المثال، نفدت صور أفلام الأشعة الطبقية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، وكان المستشفى يضطر لتحويل المرضى إلى مستشفيات خاصة على حساب وزارة الصحة، عبر نظام التحويلات".

وإضافة إلى الدواء، نفدت القرطاسية من المستشفى، ولا توجد فعليا أوراق لفتح ملفات طبية للمرضى، وبات المستشفى يطلب الأوراق من المراجعين أنفسهم، أو من بعض مؤسسات المجتمع كمساعدة!

"مستودعات أكبر مستشفى في فلسطين عبارة عن غرفة صغيرة، وليست كما يتخيل البعض، وما فيها من مستلزمات طبية وأدوية لا يكفي أقل من شهر واحد"، كما يؤكد مدير مستشفى عالية.

نصف شوال طحين وكرتونة عدس .. تبرعات للمستشفى

ويقول مدير المستشفى بأسى، "بتنا نقبل المساعدات مهما كان حجمها، فمثلاً تبرعت إحدى الجمعيات بنصف شوال طحين وكرتونة من العدس والبقوليات، و٣٠٠ طرد غذائي للموظفين، لم تكفهم جميعاً".

وحول الرواتب يقول، "وضع الموظفين صعب جداً، أخشى أن أواجه ذات صباح مشكلة عدم قدوم ممرضين لقسمي العمليات والولادة، فمشكلة الدواء مرتبطة كذلك بمشكلة الرواتب والدوام، ولذلك يجب دفع الرواتب وشراء الدواء، ولا يمكن حل نصف المشكلة فقط".

ويعمل في مستشفى عالية الحكومي نحو ٣٠٩ موظفين، أصبحوا يرتبون أوقات عملهم بشكل يخفف العبء عنهم في المواصلات.

غزة .. والمأزق الصحي الخطير

يؤكد د. معاوية حسنين، مدير عام الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة، عضو اللجنة الوطنية العليا للطوارئ في قطاع غزة، أن "الحصار أثر على استقبال منح الأدوية المقدمة من الخارج لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية كي تتجاوز الأزمة الحالية"، موضحاً أن هذا حصل مع المنحتين الأردنية والقطرية والمنح المقدمة من الصليب الأحمر الدولي والاتحاد الأوروبي، مؤكدا أن "دخولها أصبح بحاجة للحصول على تنسيق مسبق، ولا يتم ذلك إلا بعد تدخل جهات دولية كمنظمة الصحة العالمية".

ويقول حسنين "إن الحصار أثر على إرسال عينات خاصة بأمراض الأوبئة لعدد من المرضى للتأكد مما إذا كانت العينة سليمة أم لا، كفيروس العضلات والمفاصل الرخوي"، منبهاً إلى أن "هذه العينات يتم إرسالها بشكل دوري إلى مستشفيات إسرائيل خوفاً من انتشار الأوبئة، سواء عينات الدم أو البول"، لاسيما أن "عدم التأكد من هذه العينات قد يؤدي إلى انتشار أي بكتيريا أو فيروس، ما يهدد إسرائيل نفسها".

وأثر الإغلاق سلباً على الاحتياطي الاستراتيجي العام لكل أصناف الأدوية التي يجب أن تكون متوفرة، ويبلغ عددها ٤٥٠ صنفاً علاجياً مسجلاً لاستخدامات الوزارة وخدمة المواطنين، سواء أكانوا من المرضى المزمنين أم المرضى الآنيين.

وحسب حسنين، تملك وزارة الصحة "الحد الأدنى الممكن" من هذه الأصناف، "ولا يفي بالغرض المطلوب نتيجة الاستنزاف الإسرائيلي اليومي عبر المجازر والهجوم الوحشي الذي يضاعف أعداد الشهداء والجرحى كل يوم".

وحول انقطاع التيار الكهربائي بسبب استهداف قوات الاحتلال لمحطات الطاقة والوقود، يؤكد حسنين أنه "أثر بشكل كبير على المستشفيات المركزية، مثل ناصر، والشفاء، والأوروبي. وبناء عليه، تم تقنين العمليات الرئيسية، وأصبح العمل مقصوراً على نظام الطوارئ مع تأجيل كافة العمليات الصغرى".

كما يشير إلى صعوبة إجراء عملية جراحية بالاعتماد على تيار كهربائي متردد، موضحاً أن العدوان المتواصل "أثر أيضاً على مصادر الحصول على الوقود، التي أصبحت أقل من المعقول".